

تفعيل دور المجتمع المدني لحماية البيئة والمحافظة عليها

العقاب جيلالي، طالب دكتوراه
بجامعة الجزائر 03
أ. د شريط رابح
جامعة ابن خلدون تيارت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات والمشكلات البيئية الحالية التي تهدد حياة الإنسان وتداعياتها، ومن ثم معرفة دور أفراد المجتمع المدني في حماية البيئة والمحافظة عليها، وكيفية تفعيل هذا الدور. وبينت أن أهمية البيئة والمحافظة عليها أصبحت إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة. وخلصت الدراسة إلى أن حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة ولا تكفي التشريعات والقوانين لحمايتها بل تحتاج إلى إشغال المواطن بأهمية الحفاظ عليها عن طريق وسائل الإعلام، ومشاركة جميع أفراد المجتمع المدني من القطاعات والجمعيات والمواطنين في النشاطات والأعمال بالمتعلقة بالحفاظ على البيئة. **الكلمات المفتاحية:** المشكلات البيئية، التوعية البيئية، المجتمع المدني.

Abstract:

This study aims to identify current environment's challenges and problems that threaten human life and its aftermath, and then find out the role of members of civil society in environmental protection and conservation, and how to activate this role.

It showed that the protection of the environment and preservation has become one of the most important new international order, where environmental standards occupies a privileged position in various international conventions attributes.

The study concluded that environmental protection is not the responsibility of the state is not enough legislation and laws to protect them, but you need to notice to the citizen the importance of maintaining them through the media, and the participation of all members of civil society sectors, associations and citizens in the activities preserving the environment.

Keywords:

Environmental problems, Awareness of the environment, Civil society.

تهدد

لقد استخدام الإنسان الوسائل المؤثرة الناجمة عن التطور الهائل للتقنية والصناعة، الأمر الذي أوجد مستويات غير مألوفة من التداخل لم يسبقها شيء من هذا القبيل عبر تاريخ تطور المعرفة البشرية، مما أصبح يهدد توازن الطبيعة فعلا، فلقد مارس الإنسان منذ الأزل نشاطه الاقتصادي، وتعامل مع البيئة دون أن يجور عليها أو يستنزف مواردها.

ومع بداية التطور الصناعي، والتكنولوجي الذي شهده العالم عقب الحرب العالمية الثانية في كافة المجالات، والأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة تداخل عوامل عديدة في مقدمتها الانفجار السكاني الذي حدث خلال النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين)، وما رافقه من أنشطة تنموية لسد الحاجات المتزايدة للملايين البشر، فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال أراضي الغابات في إنشاء المصانع والمعامل واستغلال الأراضي الزراعية لحل أزمة السكن وشق الطرق ومد خطوط المواصلات والاتصالات وغيرها، ومع تزايد النمو الاقتصادي ظهرت مشكلات البيئة

لموارد الطاقة من أجل رفاهية الإنسان على حساب زيادة النفايات والملوثات، وعمليات البناء والتنمية، والجري وراء عمليات التعدين السطحي للقشرة الأرضية، فضلا عن التفجيرات النووية في الأجواء والحروب الكونية وآسيتها التدميرية .

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية في التالي:

كيف يمكن تفعيل مشاركة أفراد المجتمع المدني بما يساهم في حماية البيئة والمحافظة عليها؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هي الأخطار التي تهدد البيئة الحالية ؟
- كيف تساهم كل من التوعية البيئية ووسائل الإعلام في الحفاظ على البيئة وحمايتها؟
- ما هو الدور المأمول من الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في الحفاظ على البيئة وحمايتها؟

المحور الأول: المشكلات البيئية وتداعياتها

أولاً: المشكلات البيئية الحالية

عموما نستطيع حصر المشكلات البيئية من حيث أهميتها وخطورتها إلى ثلاث مشكلات هي:

- **أولاً:** مشكلة الانفجار السكاني.
- **ثانياً:** التلوث بمختلف أنواعه.
- **ثالثاً:** استنزاف موارد البيئة.

ونضيف إلى ذلك مشكلة الضجيج الذي يعتبر عدو الإنسان الأول.

1- **مشكلة الانفجار السكاني:** إن المشكلة السكانية كما يراها المالتسيون (المنظور البيئي الايكولوجي) تعبر عن سياق غير متكافئ بين نمو السكان من جهة وبين الموارد المحدودة من جهة أخرى، في حين أن أصحاب المنظور الاقتصادي السياسي يرون بأن المشكلة السكانية عبارة عن سباق بين النمو السكاني المرتفع وبين الجمود.

وتختلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في البلاد النامية التي مجرت عن تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي لشعوبها على النحو الذي يوفر الغذاء والكساء والتعليم والخدمات

العالمية والمحلية على السواء، وتضاعفت عدة آثارها، وأدرك الإنسان مدى خطورتها ليس فقط على حياته وصحته فحسب، وإنما أيضا على مقدرات هذه الحياة وشروطها، كما كثرت التحذيرات خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حول مصير الحياة على الكرة الأرضية، كما توجهت الانتقادات إلى تداخلات الإنسان في التوازن الطبيعي، الذي يحدد نمط وأشكال الحياة المعروفة حاليا.

فمشكلات التلوث البيئي، قد أصابت كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية وغيرها، وأضررت بكل ما يحيط به من موارد طبيعية، وهو الأمر الذي يهدد بنفاد هذه الموارد وخاصة ما يندر منها.

ولقد أصبحت قضايا التلوث من القضايا التي تثير اهتمام كافة المفكرين والعلماء بل والعامّة أيضا، حيث أخذت هذه القضايا تؤرقهم في كل مكان بعد، أن أصبحت شواهدا كثيرة من حولهم، وخير مثال على ذلك وكعينة وعلى مستوى - ولا يتنا - مركب المضادات الحيوية بمنطقة وما يطرحه من نفايات كيميائية تؤثر على البيئة الصحية للإنسان وكل الكائنات الحية من حوله.

ومن مظاهر الاختلال في التوازن الطبيعي للبيئة انقراض الكثير من النباتات والحيوانات والكائنات البحرية، وكذا الغابات التي تحولت إلى صحاري في مختلف أنحاء العالم وهناك احتمال أيضا، أن يختفي ما يقارب 14% من الغابات الاستوائية لنهاية القرن العشرين وأخطر هذه الظواهر ثقب طبقة الأوزون الذي يشكل تهديدا مباشرا على كوكب الأرض. وكل هذه المظاهر كانت سببا في تغير المناخ، وتوقع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ثلاث درجات مئوية بحلول عام 2050، وسيترتب عليه ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار يتراوح بين 50 - 100 سم. ومن المحتمل أيضا أن يرتفع سطح البحر بمقدار مترين مع نهاية العام

ويؤكد علماء البيئة وخبرائها أن الإنسان هو العامل الرئيسي في اضطراب التوازن الطبيعي في هذا الكون نتيجة لآنانيته، وميله للاستفادة القصوى من مكونات البيئة دون أن يلقي بالأضرار التي تصيب المخلوقات الأخرى، وكذا استنزافه

الكبرى، وفي المناطق الصناعية "اليابانيون هم الأكثر تأثراً بالضجيج الصناعي، والناجم عن النقل البري والجوي كما أن الطائرات الأسرع من الصوت تتسبب بموت الآلاف من سكان الأرض سنوياً⁽⁵⁾.

وفي خلاصة حديثنا عن هذا العنصر نقول "إن التكنولوجيا المنظفة للبيئة، قد هيأت في الآونة الأخيرة مناخاً للتطور الاقتصادي أقل ضرراً للبيئة مما كان ممكناً من قبل⁽⁶⁾.

ثانياً: مسؤولية الدول المتقدمة عن المشكلات البيئية العالمية:

تختلف مشكلات البيئة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، فالدول الصناعية المتقدمة هي صاحبة النصيب الأعظم من الصناعة والتجارة العالميتين⁽⁷⁾. كما أنها تتوفر على "التقنيات المتطورة التي لعبت دوراً كبيراً في تخريب البيئة الطبيعية وتدميرها دماراً لم تعهده من قبل فاستقرارية الدول المتقدمة في ابتكار أسلحة الحرب والدمار يهدد الحضارة الإنسانية الراهنة بفنائها⁽⁸⁾، فمعظم هذه الدول "تستهلك معظم الموارد العالمية فتنسج حوالي (70%) من إجمالي الإنتاج وتستهلك (75%) من إجمالي الطاقة المستخدمة في العالم، وتعد المسؤولة عن انبعاث (85%) من غاز ثاني أوكسيد الكربون في العالم⁽⁹⁾، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية " حيث يشكل سكانها حوالي (6%) من مجموع سكان العالم، ولكنهم يستهلكون حوالي (30%) من كمية الطاقة المستهلكة عالمياً وحوالي (40%) من المواد الخام وينتجون كميات هائلة من النفايات سنوياً⁽¹⁰⁾.

ولقد أثبتت دراسة حديثة أن هذه الدول هي المسؤولة عن انبعاثات المواد والغازات التي تهدد سلامة البيئة، حيث تستهلك حوالي (90%) من إنتاج الفحم العالمي و(80%) من منتجات البترول العالمية، ولا شك أنها تكون مسؤولة، وبنفس القدر عن التلوث العالمي الصادر عن الانبعاثات الكربونية التي تسبب مشكلات ارتفاع حرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون، وذلك فضلاً عن مسؤوليتها عن استهلاك (91%) من الغاز الطبيعي، والذي يستهلك في 20 دولة فقط في العالم⁽¹¹⁾، فهذه الدول الصناعية وحسب الأمم المتحدة تستهلك " نصيب الأسد من المصادر الطبيعية وعلى سبيل

الصحية وفرص العمل الشريف لكل مواطن قادر على العمل، فالمشكلة السكانية بهذا المعنى قضية صراع ضد هذه التشكيلات ومؤسساتها وعلاقتها الداخلية والخارجية، أما الحقائق الديمغرافية (المنظور الديمغرافي) فليست إلا ترمومتراً يشير بارتفاع درجة حرارة المريض دون تشخيص حقيقة المرض⁽¹⁾.

ومن الواضح أن هناك تزايداً في حجم السكان، يصاحبه تزايد آخر في حجم المعاناة الإنسانية، وإن كان ذلك متركزاً في بلدان العالم النامي الذي يضم حوالي 70% من سكان العالم. وإذا ما أمعنا النظر في ملامح الصورة الراهنة لسكان البلاد النامية فسوف تنكشف لنا سريعاً تلك الظلال القاتمة التي يتم في طبائنها ذلك انقوس السكاني المرتفع الذي تشهده⁽²⁾.

2- مشكلة التلوث: إذا حاولنا دراسة هذه المشكلة في إطار النشاط الاقتصادي فإن العلاقة بين هذا الأخير والبيئة " هي أمور تتغير بصورة مستمرة، ومن ثم فإن الابتكار التكنولوجي والتغير الهيكلي اتجاه الحد من الضرر البيئي وإذا كان بطبيعة الحال يؤدي إلى التوسع والزيادة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه في الوقت ذاته يجعله قادراً على التصدي لهذا الضرر⁽³⁾.

فالنشاط الاقتصادي يتسبب بشكل كبير في المشكلات البيئية، كما أنه يمكن أن يساعد على التصدي لها.

3- استنزاف موارد البيئة: لقد أدى تزايد عدد السكان في العالم " وبالتحديد في دول العالم النامي في سعي الإنسان للحفاظ على حياته فقد توجه إلى استنفاد واستنزاف ما في البيئة من مواد وطاقات، وبخاصة استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة، وقد تنبّهت معظم المجتمعات البشرية والهيئات الدولية والمحلية الحكومية والأهلية والمحافل العلمية البيئية إلى خطورة، مشكلة الانفجار السكاني واستنزاف الثروات البيئية بطريقة عشوائية غير منظمة⁽⁴⁾.

4- مشكلة الضجيج: إن أكثر من 65 مليون شخص في الدول الصناعية يعانون من أعراض صحية خطيرة جداً أثبت أن سببها الرئيسي هو الضجيج الذي يفوق طاقة الإنسان على التحمل، ويكثر انتشار هذه المشكلة في الدول الصناعية

وهذه العملية مستمدة مدى الحياة حتى توجد مساهمة غير منقطعة ومسؤولية متواصلة لبناء هذه البيئة.⁽¹³⁾

2. أهمية التوعية البيئية:

تزايد المشكلات البيئية وتفاقمها وتعقدتها بصورة شديدة بمرور الزمن، وما تبع ذلك من ضرورة الاهتمام بالتربية البيئية. كمال على ذلك الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعد سلاحاً ذا الحدين، فقد استفاد منها الإنسان من ناحية ولكن كانت لها أثارها المدمرة من ناحية أخرى، من أوجد مشكلات بيئية غاية في الخطورة، فالإنسان هو صاحب الابتكارات العلمية والتكنولوجية التي أدت إلى زيادة مشكلة استنزاف موارد البيئة، وتكشف هذه المشكلات إن الكائنات هي مشكلة البيئة الأولى، لذا أصبح من الضروري أن يتجه الجهود إلى تربية الإنسان تربية بيئية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المبررات منها:

- تدارك الوضع البيئي الراهن واتخاذ التدابير اللازمة لتنمية العلاقات الإيجابية بين الإنسان وقرانه وبيئته وبين عناصر البيئة المحيطة، وتنامي الخبرة الإنسانية واتساع مجالاتها في معرفة آثار المفزرات الصناعية والتكنولوجية بشكل عام.
- كما إن الناس بحاجة إلى تربية بيئية ليفهموا من خلالها الوظائف الأساسية وصولاً إلى إنتاج الغذاء، والاعتماد على الماء، وحماية أنفسهم من تقلبات الجو، والحقيقة إن المجتمع والطبيعة يتفاعلان بعضهما مع بعض، ويؤثر كل منهما في الآخر.
وسائل حماية البيئة الثلاثة هي:

(العلم + قانون + تربية) = حماية البيئة = التحدي لمشكلات البيئة

3. سبل تحقيق الوعي البيئي

من بين الطرق التي تساهم في تحقيق الوعي البيئي ما يلي⁽¹⁴⁾
التركيز على تنمية الجانب الإيماني عند الإنسان، إذ إن هذا الجانب يؤكد على ضرورة تعامل الإنسان مع البيئة من منطلق إيماني خالص يُربي الإنسان على أهمية احترام هذه البيئة وحسن التعامل مع مكوناتها.
- غرس الشعور بالانتماء الصادق للبيئة في النفوس، والحث على إدراك عمق العلاقة الإيجابية بين الإنسان والبيئة بما فيها

المثال يستهلك مواطن سويسري واحد كمية من المصادر الطبيعية تساوي الكمية التي يستهلكها (40) أربعون مواطناً من الصومال وغالباً ما تقوم المصانع بالتخلص من جميع المواد الناتجة عن عملية التصنيع والتي ليست بحاجة لها " لذا فقد أنشأت الدول الصناعية أسواقاً تدعى أسواق النفايات التي انتشرت في جميع أنحاء أوروبا⁽¹²⁾.

كما أن هذه الدول المتقدمة اعتادت أن تصدر المبيدات الخطيرة والضارة إلى الدول المتخلفة، وتحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة، يؤكد ذلك خمسة وعشرون بالمائة (25 %) من المبيدات التي أنتجتها الولايات المتحدة، تتكون من مواد ممنوعة ومحظور استخدامها في الداخل لأقصى درجة.

ومن خلال هذا نستشف أن هناك فرقاً واضحاً في طبيعة المشكلة البيئية الموجودة في الدول المتقدمة والمتخلفة فهي في الدول المتقدمة مشكلة ثراء ورفاهية، بينما تعد في الدول المتخلفة مشكلة فقر وتخلف اقتصادي واجتماعي.

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة أصبحت حماية البيئة والحفاظ عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة. كما أن حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة ولا تكفي التشريعات والقوانين لحمايتها بل تحتاج إلى إشعار المواطن بأهمية الحفاظ عليها عن طريق وسائل الإعلام، ومشاركة جميع أفراد المجتمع المدني من القطاعات والجمعيات والمواطنين في النشاطات والأعمال بالمتعلقة بالحفاظ على البيئة.

وعليه يتناول هذا المحور كيف تساهم كل من التوعية البيئية، ووسائل الإعلام والجمعيات في الحفاظ على البيئة وحمايتها.

أولاً: دور التوعية البيئية في الحفاظ على البيئة

1. تعريف التوعية البيئية

عرفت التوعية البيئية على المستوى الدولي بأنها عملية تهدف إلى توعية سكان العالم بالبيئة الكلية وتقوية اهتمامهم بها وبالمشكلات المتصلة بها، وتزويدهم بالمعلومات والخوافز والمهارات التي تؤهلهم أفراداً وجماعات للعمل على حل المشكلات البيئية، والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة.

البيئة للمواطنين في دول العالم الثالث، حيث ترتفع نسبة الأمية، ثم الراديو، فالصحف والمجلات، وأخيراً شبكة الانترنت.

أما في الدول المتقدمة، فإن الصحف والمجلات تأتي في المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام البيئي، يليها التلفزيون، ثم شبكة الانترنت. ويكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن انتشار التلفزيون ساهم بدرجة كبيرة في مساعدة حكومات الدول الفقيرة على توعية المواطنين ومحو أميتهم البيئية، وتعريفهم بالسلوكيات البيئية والصحية السليمة، مثل عدم استخدام الترع والمصارف للشرب أو لقضاء الحاجة والاستحمام، وضرورة تطعيم أطفالهم ضد الأمراض الوبائية في المواعيد المحددة. ويجب على الحكومات والمؤسسات المعنية بالبيئة أن تهتم بتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع وبرامج وأعمال الإعلام البيئي، وإدراج مواضيع وقضايا البيئة ضمن الأعمال والبرامج الإعلامية، وتشجيع المستثمرين على تضمين القضايا البيئية الهامة في الأعمال والبرامج الإعلامية الموجهة للشباب والنشء على وجه الخصوص، كما ينبغي الاهتمام بتبادل الخبرات المكتسبة في مجال التوعية والإعلام البيئي بين الجهات المسؤولة عن التوعية والإعلام البيئي في القطاعين الحكومي والخاص، لصقل وتنمية مهارات القائمين على الإعلام البيئي.

1. دور الإعلام البيئي

يهدف الإعلام البيئي أساساً إلى حفز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة، من خلال دفع الناس إلى العمل الشخصي، وتشجيعهم على الحوار وإيصال آرائهم بقوة إلى المسؤولين، فيكون لهم رأي مسموع يساهم في صنع القرار. وهذا يستدعي إقامة حوار تصل من خلاله آراء الناس إلى المسؤولين، كما يوصل المسؤولون إلى الجمهور إيضاحات عن جدوى التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات والهيئات الرسمية لحماية البيئة.

الإعلام البيئي يدفع الجمهور إلى الانخراط في عملية التخطيط واتخاذ القرار وإن مشاركة الجمهور في الحوار البيئي تؤدي إلى تعميم الوعي للحفاظ على موارد الطبيعة، كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام⁽¹⁶⁾.

من كائنات ومكونات. وهذا بدوره كفيل بتوفير الدافع الفردي والجماعي لتعرّف كل ما من شأنه الحفاظ على البيئة، وعدم تعريضها لأي خطر يمكن أن يهدده أو يلحق الضرر بمحتوياتها.

- العناية بتوفير المعلومات البيئية الصحيحة، والعمل على نشرها وإيصالها بمختلف الطرق والوسائل التربوية، والتعليمية، والإعلامية، والإرشادية لجميع أفراد وفئات المجتمع، حتى تكون في متناول الجميع بشكل مبسط، وصورة سهلة وميسرة.

- إخضاع جميع العلوم والمعارف ذات العلاقة بالنظام البيئي لتعاليم وتوجيهات الدين الإسلامي الحنيف وتربيته الإسلامية الصحيحة حتى يكون استخدامها إيجابياً ونافعاً ومُتفقاً مع الصالح العام.

ثانياً: دور وسائل الإعلام في التوعية البيئية: تعد

البيئة محورا أساسيا وفعالا في تحقيق مفهوم التنمية الشاملة والمتواصلة، حيث يعتبر البعد الإنساني في التعامل مع قضايا البيئة جزءا لا يتجزء من عملية الحفاظ عليها وصون مواردها، أن قضايا البيئة تصل اتصالا مباشرا بخصائص المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولأن الاعلام عنصر أساسي في إثارة الاهتمام بقضايا البيئة وأبعادها المختلفة فيما يعرف بعملية التنشئة البيئية لأفراد المجتمع، فإنه لا يمكن الاستغناء عنه في إنجاح خطط التنمية ودفع مفهوم الوعي البيئي والمساهمة في تنميته من خلال عملية التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات وزيادة الثقافة والمعلومات وتنمية العلاقات البينية وزيادة التماسك الاجتماعي.

إذ أصبحت وسائل الإعلام قلب دوراً هاماً في تنمية الوعي بقضايا البيئة ومشكلاتها، وتعميق شعور المواطن بواجباته ومسئوليته تجاه البيئة، ونشر مفاهيم التنمية المستدامة، خاصة بعد تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البيئة ومكوناتها وعناصرها، وتزايد حاجة المجتمعات إلى الأخبار البيئية ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التلوث البيئي والتغيرات المناخية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتشير الدراسات إلى أن قنوات التلفزيون الأرضية والفضائية تلعب الدور الأول في توصيل المعلومات

2. واقع الإعلام البيئي في الجزائر

الصحيفة اليومية الوحيدة في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي "الصباح"، الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع. مواضيعها محلية وعالمية عامة، وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة إلى التوعية البيئية. أما صفحة البيئة الأسبوعية، التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة "الشروق"، فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها إلى مواضيع هامة بدأت بالنفايات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء، ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة.

غير أن البيئة تبقى موضوعاً مطروحاً في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها. ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ في طليعة اهتمام الإعلام البيئي الجزائري، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحّر والصحة البيئية.

وتتميز صحيفة الوطن (El-Watan) التي تصدر بالفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية. وبين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية، تبرز "الخبر"، وهي الأكثر انتشاراً، بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة، من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص. وتكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في جريدة "الخبر"، إذ قام المحرر البيئي كريم كإلي بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، وسرقة مرجان منطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية.

ويقول كإلي إن معظم مصادر معلوماته المحلية تأتي من الجمعيات البيئية، والخارجية من المجلات والوكالات الأجنبية ومواقع الانترنت. وإلى جانب التحقيقات عن المشاكل، تغطي جريدة "الخبر" بشكل مكثف نشاطات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. واللافت أن اهتمام وكالة الأنباء الجزائرية بالمواضيع البيئية قد تزايد مؤخراً.

منذ عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان مختصان بالبيئة في الجزائر، على المستويين المحلي والوطني. ففي القناة الوطنية

وتتعاظم السياسة الوطنية للإعلام البيئي مع الموضوع من أربعة منطلقات:

- الإعلام كوسيلة لإيصال الحقائق والمعلومات البيئية الموثوقة إلى الجمهور، وأيضاً كوسيلة ينقل من خلالها الجمهور آراءه إلى المسؤولين، ويتحاور معهم. الإعلام هنا أداة حوار مفتوحة ومشاركة في القرار.

- الإعلام كوسيلة لإبلاغ الجمهور عن السياسات الحكومية وشرح المخططات والتدابير المتعلقة بالبيئة، لإعطاء الناس حقهم الطبيعي في حرية الوصول إلى المعلومات، وتأمين شفافية العمل الرسمي.

- الإعلام كأداة لإحداث تغيير في سلوك الناس وتعاملهم مع البيئة، إما في إطار تصرفات شخصية طوعية، وإما في إطار تأمين الدعم لسياسات وتشريعات بيئية رسمية.

- الإعلام كوسيلة للعلاقات العامة، إذ أن السياسة البيئية الحكومية لا يمكن أن تنجح من دون إقامة شبكة من العلاقات بين المسؤولين عن السياسة البيئية من جهة، والهيئات الأهلية والصناعيين والتجار والمهنيين والتربويين والمستهلكين وجميع الفئات الشعبية والرسمية من جهة أخرى.

إن الإعلام البيئي هو أحد أهم أدوات نشر وتعميم التنمية المستدامة القائمة على التناغم والترابط بين البيئة وسلامتها والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا غنى عنها في كافة المشاريع والبرامج التنموية، ولكن الرسالة الإعلامية البيئية يمكن أن تأتي بمردود عكسي، أو تنحرف عن مسارها في حالة غياب الإعلاميين المتخصصين في مجال البيئة، أو عدم استهداف المصالح العليا في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة. ولهذا يجب الاهتمام بالتخطيط الإعلامي المسبق للأهداف المرجوة من الطرح الإعلامي البيئي، بما يخدم مصالح الوطن ويتعد عن الإثارة غير المبررة، والاهتمام بتحفيز المجتمع على جميع مستوياته على تحمل مسؤوليته تجاه البيئة والحفاظ عليها من الاستنزاف، والقضاء على كل ما يتسبب في تلوثها أو يخل بمقوماتها الأساسية⁽¹⁸⁾.

الأولى، قدم أحمد ملحّة برنامجاً بعنوان "البيئة والمحيط"، مدته خمسون دقيقة وكان يذاع بعد الظهر. وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة، منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة، والتصحّر، ومياه الصرف. وبعد توقف البرنامج انتقل ملحّة إلى التلفزيون الجزائري ليقدم فقرة إرشادات زراعية يومية. أما البرنامج الإذاعي الثاني، الذي تعدّه وتقدمه فتحة الشرع على قناة محلية في الجنوب الجزائري بعنوان "العالم الأخضر"، فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55 دقيقة، تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات والرسائل. وتحولت فتحة الشرع مؤخراً إلى برنامج أسبوعي يبني متخصص على المستوى الوطني، تذييعه القناة الأولى تحت عنوان "رهانات بيئية".

ومنذ عام 2004 بدأت الإذاعة الثقافية الجزائرية بث برنامج أسبوعي ناهج بعنوان "البيئة والحياة"، مساء كل أحد. البرنامج، الذي يقدمه بدرا لدين داسة، يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية⁽¹⁹⁾.

ثالثاً: دور الجمعيات في الحفاظ على البيئة.

تعتبر الجمعيات البيئية أحد تنظيّمات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع، والتي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة البيئية.

1- نشأة الجمعيات البيئية

ارتبط ظهور الجمعيات البيئية بقضية التنمية، لأن سعي الإنسان للتخصّر والتصنيع أدى به إلى تلوث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، مما أدى ذلك إلى ظهور بعض الجمعيات والتنظيّمات غير الحكومية التي تبنت برامج وإجراءات قصد التصدي لهذه المشكلات ومحاولّة تبين الأثر السلبي الذي تركته التنمية الاقتصادية على حساب البيئة الطبيعية والإنسان. ومن بين التنظيّمات البيئية ذات الصيت الإعلامي الكبير "السلام الأخضر" و"أصدقاء الأرض" حيث شكّلت جميعها جماعات ضغط لا يستهان بها. نظراً لتصديها للمشكلات البيئية العالمية مثل النفايات الخطيرة، وارتفاع درجة حرارة كوكب

الأرض، واختلال التوازن البيولوجي، والتلوث والبيئة غير الملائمة. وهي لذلك سميت في بعض الأحيان أيضاً بجماعات التنمية القابلة للاستمرار أو جماعات التكنولوجيا الملائمة. وعلى مدى العقود الأخيرة أخذت حركة التنظيّمات غير الحكومية في مجال البيئة تتخذ طابعاً دولياً متزايداً مع ظهور تنظيّمات بيئية أخرى قوية مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية الذي يمثل حلقة اتصال فريدة من نوعها في القطاع الحكومي منذ عام 1948 حيث يربط الاتحاد في عضويته نحو 55 دولة و100 وكالة حكومية و450 منظمة غير حكومية.

فضلاً عن هذا فإن السنوات الأخيرة شهدت تطور كبير في عمل ونشاطات التنظيّمات غير الحكومية، بحيث أصبحت تعنى بقضايا حساسة مثل التنمية والجوانب الإنسانية، علاقة البيئة بالتنمية، التنمية البشرية المستدامة. كما شكّلت فترة السبعينات والثمانينات نقطة تحول بارزة في عمل هذه التنظيّمات من خلال المؤتمرات والندوات العالمية التي ساهمت في التعريف بنشاطاتها مثل ندوة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987.⁽²⁰⁾

وتجدر الإشارة أنّه لتفعيل عمل هذه التنظيّمات والجمعيات فقد تطلب الأمر تحسين المنظومة التشريعية، ولذلك عملت العديد من الدول على تجسيد ذلك، حيث أعطت فرنسا مثلاً ومنذ قرار 7 جويلية عام 1977 إجراءات الاعتراف لجمعيات حماية البيئة سلطات قانونية، وابتداء من التاريخ تأسست الجمعيات ذات القدرة العالية على التعبئة المعتمدة في أفضل المواقع للسماح بأفضل تطبيق لقرارات الدولة كشريك رسمي يساهم في السياسة العامة، ويوجد منها حالياً 116 معتمدة من قبل الدولة بصفقتها جمعيات لحماية البيئة.⁽²¹⁾

2- أهداف جمعيات حماية البيئة

تختلف أهداف جمعيات حماية البيئة من دولة لأخرى ومن جمعية لأخرى، وعموماً نجد إن جل الجمعيات البيئية تهدف إلى:

- ترسيخ فكرة ومبدأ المواطنة البيئية عن طريق ترشيد سلوك المواطن للحفاظ على المصادر البيئية، بشكل رسمي ومسح فكرة الاستغلال من أذهان سلوك المواطن وتصوره على

تبنيها لمجموعة من الآليات والميكانيزمات التي يمكن تبنيها فيما يلي:

- **العمل التطوعي:** يعد العمل التطوعي أحد الوسائل التي تستخدم من أجل النهوض بالمجتمعات وخاصة في الأوقات الحالية، حيث أصبح هذا العمل يكتسب أهمية متزايدة، لأن الحكومات لم تعد تستطيع تلبية جميع متطلبات الشعب، ولهذا نرى ازدياد الاحتياجات الاجتماعية لكونها تعتبر خالية من الربح، ولا تمثل حملة إلزامية للذي يقوم بها، وبهذا يستطيع الجميع لمشاركة في الأعمال التطوعية، فهي ليست حكراً لأحد، وهي تقوم على ربط مصالح المتطوعين مع مصالح الأفراد الآخرين في المجتمع.

كما تعد جمعيات البيئة أحد ركائز المجتمع المدني التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق العمل التطوعي من خلال القيام بعمليات تطوعية لنظافة وتزيين المحيط وغرس قيم التعاون وإنجاز بعض الأهداف العادية المتكررة بالحياة اليومية للسكان مثل أعمال النظافة حيث تخضع مشاركة الأفراد في مثل هذه الأنشطة إلى الضغط المعنوي أو بالإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة⁽²²⁾ حيث أن هناك رابط قوي ومتين ما بين حماية البيئة والعمل التطوعي من منطلق أن البيئة وحمايتها شأن يهم الجميع وعلى تماسٍ مباشر مع مختلف فئات المجتمع، وحماية البيئة أيضاً واجب وطني وضرورة محلية وإقليمية وعالمية خصوصاً إذا كان الشباب هم عماد هذا التحرك. وتتضمن هذه الأعمال الاضطراب العفوي الذي تدفعه الرغبة بالعمل وحماية البيئة وصيانة موارد الطبيعة في العمل تطوعياً كمجموعات من الشباب في المناطق الطبيعية والريف، والمدن لخدمة بيئة تلك المناطق والمساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع في الريف والحضر.

- **التأثير في سياسات التنمية:** تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية دوراً مهماً في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع والتأسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ولذلك فهي تتجه للتأثير في سياسة التنمية لا سيما المتابعة الميدانية لها⁽²³⁾. كما تقرر العديد من التشريعات القانونية

أساس سلمي مع المكونات البيئية للحفاظ عليها في إطار حرية التمتع وواجب الصيانة.

- **إنماء الوعي البيئي لدى المواطن** لأنه كلما كان الوعي البيئي لدى المواطن مرتفع كلما انعكس ذلك إيجابياً على سلوكه تجاه البيئة.

- **خلق الاهتمام والوعي الجماهيري** بشؤون البيئة وحماية الموارد الطبيعية وتوعية المواطنين بالآخطار التي يمكن أن تنجم عن الملوثات البيئية وهدر الموارد.

- **التنسيق والتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة بالشأن البيئي** ومع الجمعيات البيئية غير الحكومية في مجال تبادل الخبرات والقيام بالنشاطات المشتركة والتشبيك في مجال حماية البيئة.

- **الإعداد للقيام بالمنتديات والندوات وإلقاء المحاضرات ونشر البحوث وإصدار النشرات البيئية الدورية** المتعلقة بأهداف الجمعية حصراً بالاستعانة بالخبراء المحليين المتخصصين بشؤون البيئة.

- **التعاون مع الوزارات المعنية لتنفيذ ووضع سياسات بيئية** لحماية الموارد الطبيعية لخدمة التنمية المستدامة.

- **التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية** بشأن التعاون مع الجمعيات العربية الماثلة من أجل تحقيق أهداف العمل العربي المشترك في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

- **التعاون والتنسيق مع الإعلام المرئي والمقروء والمسموع** لتنظيم حملات ترمي إلى التوعية البيئية، والتصدي لآخطار هدر وتدهور البيئة، ومكافحة الفقر الناجم عنها بالتعاون مع الجهات المحلية والعربية والدولية المختصة.

- **التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والجمعيات الأهلية الدولية** لتنفيذ الأغراض المنصوص عليها في جدول أعمال القرن⁽²¹⁾ الصادر عن قمة الأرض الأولى (ريو - حزيران 1992) وذلك بعد موافقة الجهات المعنية.

3- مساهمة الجمعيات البيئية في حماية البيئة

تعد الجمعيات البيئية أحد أشكال التنظيمات الاجتماعية والتي لها أهمية قصوى في ترقية ثقافة المجتمع المدني من خلال

للإعلام البيئي دور أساسي في المحافظة على البيئة من خلال حفز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة، ومن خلال دفع الناس إلى العمل الشخصي.

- تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وخصوصا جمعيات حماية البيئة دورا مهما في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع والتأسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة.

بناء على النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بقضايا البيئة وحمايتها بما يخدم التنمية المستدامة.

- تعد التوعية البيئة أحد أهم المؤثرات الفعالة في حماية البيئة، لذا يجب التركيز عليها أكثر من خلال إضافتها في مناهج التدريس.

- تفعيل دور الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية الهادفة إلى حماية البيئة وتوفير الدعم اللازم لها.

- حماية البيئة والمحافظة عليها قضية تهم كل فرد من أفراد المجتمع، لذا فإن كل فرد يقع على عاتقه الالتزام بالحفاظ عليها مع ضرورة إشراك أفراد المجتمع في التوعية والعمل التطوعي.

- تنسيق وتوزيع الأدوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في معالجة قضايا البيئة من أفراد وجمعيات وحكومات.

العقاب الجليلي

شريط رايح

قائمة الهوامش

- (1)- راتب سعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 43.
- (2)- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها. الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 43 و 44.
- (3)- نفس المرجع السابق، ص 41.
- (4)- راتب سعود، الإنسان والبيئة، مرجع سبق ذكره، 47.
- (5)- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 107.

بصلاحية تنظيمات المجتمع المدني لتقديم بطلب الحصول على المعلومة والمعطيات البيئية التي تهمها أمام الجهات والهيئات المعنية بها فعلى سبيل المثال أكد القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة للجزائر على صلاحية كل شخص طبيعي أو معنوي في طلب الحصول على المعلومة البيئية⁽²⁴⁾.

كما أن احترامية تنظيمات المجتمع المدني في التفاعل مع القضايا العالمية وخاصة القضايا البيئية وذلك بالتفكير والتحليل وحتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، فهي تطورات من مجرد الحفاظ على البيئة إلى الاستثمار حتى في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة، كما أن جل اهتمامات هذه التنظيمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، ودمج سياسات البيئة في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة مع النظام الرأسمالي الذي يهدف إلى الربح السريع فقط ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية⁽²⁵⁾.

النتائج والتوصيات

تناولت هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل دور وأهمية مشاركة أفراد المجتمع المدني من القطاعات والجمعيات والمواطنين في النشاطات والأعمال المتعلقة بالحفاظ على البيئة وحمايتها في ظل المشكلات البيئية الحالية التي تهدد حياة الإنسان والعالم بأسره وخصوصا مع التطور التكنولوجي والتحديات الدولية.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها مايلي:

- للمشكلات البيئية الحالية تداعيات خطيرة أصابت كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية وغيرها، وأضررت بكل ما يحيط به من موارد طبيعية، وهو الأمر الذي يهدد بنفاد هذه الموارد وخاصة ما يندر منها.
- إن حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة ولا تكفي التشريعات والقوانين لحمايتها بل تحتاج إلى إشعار المواطن بأهمية الحفاظ عليها عن طريق وسائل الإعلام، ومشاركة جميع أفراد المجتمع المدني من القطاعات والجمعيات والمواطنين في النشاطات والأعمال المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

- (6)- محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- (7)- نفس المرجع السابق، ص 44.
- (8)- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- (9)- نفس المرجع السابق، ص 45.
- (10)- سامح غرايبي، يحيى الفرغان، المدخل إلى العلوم البيئية، الطبعة الثالثة، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 241.
- (11)- نفس المرجع السابق، ص 45.
- (12)- نفس المرجع السابق، ص 242.
- (13)- الجبان رياض، البيئة والمجتمع، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006 ص 60.
- (14)- صالح بن علي أبو عراد، أهمية تنمية الوعي البيئي وكيفية تحقيقه، متاح على الموقع <http://www.saaaid.net/Doat/arrad/65.htm> تاريخ الاطلاع: 2016-11-02
- (15)- صفاء شمدي، رفع الوعي البيئي لدى المرأة والسباب، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.beatona.net> / تاريخ الاطلاع: 2016/11/01
- (16)- نجيب صعب، البيئة في وسائل الإعلام العربية، الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، 28 - 30/11/2006، ص 46.
- (17)- نجيب صعب، البيئة في وسائل الإعلام العربية، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.
- (18)- قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 93-94.
- (19)- درميناخ وميشال، ترجمة جورجيت الحداد، السكان والبيئة، عويدات للنشر والطباعة، 2003، ص 110، بتصرف.
- (20)- بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة: الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية، التحضر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 222.
- (21)- قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مرجع سبق ذكره، ص 99.
- (22)- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014، ص 178.
- (23)- قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مرجع سبق ذكره، ص 99.